

معيار التدقيق الدولي ٥٠٠

أدلة التدقيق

(نافذ المفعول لتدقيق البيانات المالية للفترات
التي تبدأ في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ أو بعد ذلك)

المحتويات

| الفقرة | المقدمة |
|---------|---|
| ٢-١ | نطاق معيار التدقيق الدولي هذا..... |
| ٣ | تاريخ النفاذ..... |
| ٤ | الهدف..... |
| ٥ | التعريفات..... |
| | المتطلبات..... |
| ٦ | أدلة التدقيق الكافية والمناسبة..... |
| ٩-٧ | المعلومات التي ستستخدم كأدلة تدقيق..... |
| ١٠ | إختيار بنود للإختبار للحصول على أدلة تدقيق..... |
| ١١ | عدم الإتساق في أدلة التدقيق أو الشكوك في موثوقيتها..... |
| | التطبيق والمادة التوضيحية الأخرى |
| ٢٥أ-١١ | أدلة التدقيق الكافية والمناسبة..... |
| ٥١أ-٢٦أ | المعلومات التي ستستخدم كأدلة تدقيق..... |
| ٥٦أ-٥٢أ | إختيار بنود للإختبار للحصول على أدلة تدقيق..... |
| ٥٧أ | عدم الإتساق في أدلة التدقيق أو الشكوك في موثوقيتها..... |

ينبغي قراءة معيار التدقيق الدولي ٥٠٠ "أدلة التدقيق" في سياق معيار التدقيق الدولي ٢٠٠ "الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء عملية تدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية".

المقدمة

نطاق معيار التدقيق الدولي هذا

١. يوضح معيار التدقيق الدولي هذا ما الذي يشكل أدلة تدقيق في عملية تدقيق للبيانات المالية، ويتناول مسؤولية المدقق بشأن تصميم وأداء إجراءات تدقيق للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حتى يستطيع التوصل إلى إستنتاجات معقولة يبني عليه رأي المدقق.

٢. ينطبق هذا المعيار على كافة أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها أثناء التدقيق، وتتناول معايير التدقيق الأخرى نواحي تدقيق محددة (على سبيل المثال معيار التدقيق الدولي ٣١٥^١)، وأدلة التدقيق التي سيتم الحصول عليها فيما يتعلق بموضوع معين (على سبيل المثال معيار التدقيق الدولي ٥٧٠^٢)، والإجراءات المحددة للحصول على أدلة تدقيق (على سبيل المثال معيار التدقيق الدولي ٥٢٠^٣)، وتقييم ما إذا كان قد تم الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة (معيار التدقيق الدولي ٢٠٠^٤ و ٣٣٠^٥).

تاريخ النفاذ

٣. يعتبر هذا المعيار نافذ المفعول لتدقيق البيانات المالية للفترات التي تبدأ في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩ أو بعد هذا التاريخ.

الهدف

٤. إن هدف المدقق تصميم وأداء إجراءات تدقيق بطريقة تتيح للمدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة ليستطيع التوصل إلى إستنتاجات معقولة يبني عليها رأي المدقق.

التعريفات

٥. لأهداف معايير التدقيق الدولية للتعبيرات التالية المعاني المحددة لها أدناه:

(أ) السجلات المحاسبية (Accounting records) - سجلات القيود المحاسبية الأولية والسجلات المدعمة، مثل مراجعات وسجلات التحويلات النقدية الإلكترونية والفواتير والعقود ودفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة والقيود في دفتر اليومية والتعديلات الأخرى للبيانات المالية التي لم تعكس في قيود دفتر اليومية، والسجلات مثل مذكرات الأشغال واللوحات الجدولية التي تدعم مخصصات التكلفة والحسابات والمطابقات والإفصاحات.

^١ معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها".

^٢ معيار التدقيق الدولي ٥٧٠ "المنشأة المستمرة".

^٣ معيار التدقيق الدولي ٥٢٠ "الإجراءات التحليلية".

^٤ معيار التدقيق الدولي ٢٠٠ "الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء عملية تدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية".

^٥ معيار التدقيق الدولي ٣٣٠ "إستجابة المدقق للمخاطر المقيمة".

- (ب) ملائمة (أدلة التدقيق) (Appropriateness (of audit evidence)) - قياس جودة أدلة التدقيق، أي ملائمتها وموثوقيتها في توفير الدعم للإستنتاجات التي تبني إستنتاجات المدقق.
- (ج) أدلة التدقيق (Audit evidence) - المعلومات التي يستخدمها المدقق للتوصل إلى الإستنتاجات التي يبني عليها رأي المدقق، وتشمل أدلة التدقيق كلاً من المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي تدعم البيانات المالية والمعلومات الأخرى.
- (د) خبير الإدارة (Management's expert) - فرد أو منظمة تمتلك الخبرة في مجال عدا عن المحاسبة أو التدقيق والذي تستخدم المنشأة عمله لمساعدتها في إعداد البيانات المالية.
- (هـ) كفاية (أدلة التدقيق) (Sufficiency(of audit evidence)) - مقياس كمية أدلة التدقيق، وتتأثر كمية أدلة التدقيق بتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية وكذلك بنوعية أدلة التدقيق هذه.

المتطلبات

أدلة التدقيق الكافية والمناسبة

٦. على المدقق تصميم وأداء إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف لهدف الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة. (المرجع: الفقرات ١١-٢٥أ)

المعلومات التي ستستخدم كأدلة تدقيق

٧. عند تصميم وأداء إجراءات تدقيق على المدقق إعتبار ملائمة وموثوقية المعلومات التي سيتم إستخدامها كأدلة تدقيق. (المرجع: الفقرات ٢٦-٣٣أ)
٨. إذا كانت المعلومات التي سيتم إستخدامها كأدلة تدقيق قد أعدت بإستخدام عمل خبير الإدارة فإن على المدقق، إلى المدى الضروري، إعتبار أهمية عمل ذلك الخبير لأهداف المدقق (المرجع: الفقرات ٣٤-٣٦).
- (أ) تقييم كفاءة وقدرات وموضوعية ذلك الخبير؛ (المرجع: الفقرات ٣٧أ-٤٣أ)
- (ب) الحصول على فهم لعمل ذلك الخبير؛ و (المرجع: الفقرات ٤٤أ-٤٧أ)
- (ج) تقييم ملائمة عمل الخبير كأدلة تدقيق للإثبات المناسب. (المرجع: الفقرة ٤٨أ)
٩. عند إستخدام معلومات تنتجها المنشأة على المدقق تقييم ما إذا كانت المعلومات موثوقة بشكل كافٍ لأهداف المدقق، بما في ذلك ما يلي حسبما هو ضروري في ظل الظروف:
- (أ) الحصول على أدلة تدقيق بشأن دقة وإكتمال المعلومات؛ و (المرجع: الفقرتان ٤٩أ-٥٠أ)

(ب) تقييم ما إذا كانت المعلومات صحيحة ومفصلة لأهداف المدقق. (المرجع: الفقرة ٥١أ).

إختبار بنود للإختبار للحصول على أدلة تدقيق

١٠. عند تصميم إختبارات لأنظمة الرقابة وإختبارات التفاصيل على المدقق أن يحدد وسائل إختبار البنود للإختبار التي تعتبر فعالة في تلبية هدف إجراءات المدقق (المرجع: الفقرات ٥٢أ-٥٦أ).

عدم الإتساق في أدلة التدقيق أو الشكوك في موثوقيتها

١١. إذا:

(أ) كانت أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من مصدر واحد غير متسقة مع تلك التي الحصول عليها من مصدر آخر؛ أو

(ب) كان المدقق شكوك حول موثوقية المعلومات التي سيتم إستخدامها كأدلة تدقيق.

فإن على المدقق أن يحدد ما هي التعديلات أو الإضافات إلى إجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية لحل هذا الأمر، وعليه إعتبار أثر هذا الأمر إن وجد على النواحي الأخرى من التدقيق (المرجع: الفقرة ٥٧أ).

التطبيق والمادة التوضيحية الأخرى

أدلة التدقيق الكافية والمناسبة

١١. إن أدلة التدقيق ضرورية لدعم رأي المدقق وتقريره، وهي تراكمية بطبيعتها، ويتم الحصول عليها بشكل رئيسي من خلال إجراءات التدقيق التي تتم تأديتها أثناء التدقيق، على أنه يمكن كذلك أن تتضمن معلومات تم الحصول عليها من مصادر أخرى مثل عمليات التدقيق السابقة (شريطة أن يكون المدقق قد حدد ما إذا كانت تغيرات قد حدثت منذ عملية التدقيق السابقة التي قد تؤثر على ملائمتها لعملية التدقيق الحالية، أو إجراءات رقابة جودة شركة لقبول العميل وإستمراريته. بالإضافة إلى مصادر أخرى داخل وخارج المنشأة تعتبر السجلات المحاسبية للمنشأة مصدراً هاماً لأدلة التدقيق، وكذلك المعلومات التي يمكن أن تستخدم كأدلة تدقيق من الممكن أنها قد تكون قد أعدت بإستخدام عمل خبير الإدارة. تشمل أدلة التدقيق كلاً من المعلومات التي تدعم وتؤكد إثباتات الإدارة وأية معلومات تناقض هذه الإثباتات. إلى جانب ذلك في بعض الحالات عدم وجود معلومات (على سبيل المثال رفض الإدارة تقديم الإقرارات المطلوبة) هو أمر يستغله المدقق، ولذلك يشكل أيضاً أدلة تدقيق.

٢٠. يتكون معظم عمل المدقق عند تكوين رأي المدقق من الحصول على أدلة تدقيق وتقييمها، ومن الممكن أن تشمل إجراءات التدقيق للحصول على أدلة تدقيق الفحص والملاحظة والمصادقة وإعادة الحساب وإعادة أداء الإجراءات التحليلية، وكثيراً ما تكون هذه مجتمعة مع بعضها، بالإضافة إلى الإستفسار، وبالرغم من أن الإستفسار قد يوفر أدلة تدقيق هامة، ومن الممكن حتى أن ينتج أدلة على وجود خطأ فإن الإستفسار لوحده لا يوفر أدلة تدقيق كافية على عدم وجود خطأ جوهري عند مستوى الإثبات، ولا أدلة على فاعلية عمل أنظمة الرقابة.

٣٠. كما هو موضح في معيار التدقيق الدولي ٢٠٠^٧ يتم الحصول على تأكيد معقول عندما يحصل المدقق على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتخفيض مخاطرة التدقيق (أي مخاطرة أن يبدي المدقق رأياً غير مناسب عندما تكون البيانات المالية تحتوي على أخطاء جوهرية) إلى مستوى منخفض بشكل مقبول.

٤٠. إن كفاية وملائمة أدلة التدقيق بينهما علاقة متبادلة، والكفاية هي مقياس كمية أدلة التدقيق، وكمية أدلة التدقيق اللازمة تتأثر بتقييم المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية (كلما كانت المخاطر المقيمة أعلى فإنه من المحتمل أن تكون أدلة التدقيق المطلوبة أكثر)، وكذلك تتأثر أدلة التدقيق بنوعية أدلة التدقيق هذه (كلما كانت النوعية أعلى كان المطلوب أقل)، على أن الحصول على أدلة تدقيق أكثر قد لا يعوض عن نوعيتها الضعيفة.

٥٠. إن الملائمة هي مقياس نوعية أدلة التدقيق، أي ملائمتها وموثوقيتها في توفير الدعم للإستنتاجات التي يبني عليها رأي المدقق. تتأثر موثوقية الأدلة بمصدرها وبطبيعتها، وتعتمد على الظروف الفردية التي يتم بموجبها الحصول عليها.

٦٠. يتطلب معيار التدقيق الدولي ٣٣٠ أن يستنتج المدقق ما إذا تم الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة^٨. ما إذا تم الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، وبذلك يستطيع المدقق التوصل إلى إستنتاجات معقولة يبني عليها رأي المدقق هو أمر يعود للحكم المهني. يحتوي معيار التدقيق الدولي ٢٠٠ على مناقشة لهذه الأمور مثل طبيعة إجراءات التدقيق وعدم محدودية إعداد التقارير المالية بالوقت، والتوازن بين المنفعة والتكلفة، والتي هي عوامل مناسبة عندما يمارس المدقق الحكم المهني فيما يتعلق ما إذا تم الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة.

مصادر أدلة التدقيق

٧٠. يتم الحصول على بعض أدلة التدقيق بأداء إجراءات لإختبار السجلات المحاسبية، على سبيل المثال من خلال التحليل والمراجعة، وإعادة الإجراءات المتبعة في عملية إعداد التقارير المالية، وإجراء مطابقة بين الأنواع والتطبيقات التي بينها علاقة لنفس المعلومات، ويمكن

^٧ معيار التدقيق الدولي ٢٠٠، الفقرة ٥.

^٨ معيار التدقيق الدولي ٣٣٠، الفقرة ٢٦.

للمدقق من خلال أداء إجراءات التدقيق هذه تحديد إن السجلات المحاسبية متنسقة داخلياً وتتفق مع البيانات المالية.

٨أ. يتم الحصول على مزيد من التأكيد عادة من أدلة التدقيق المتنسقة التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة أو التي هي ذات طبيعة مختلفة عن بنود أدلة التدقيق المعتبرة فردياً، فعلى سبيل المثال تأكيد المعلومات التي تم الحصول عليها من مصدر مستقل عن المنشأة قد يزيد من التأكيد الذي يحصل عليه المدقق من أدلة التدقيق التي يتم توليدها داخلياً، مثل الأدلة الموجودة ضمن السجلات المحاسبية أو محاضر الاجتماعات أو إقرار الإدارة.

٩أ. إن المعلومات من مصادر مستقلة عن المنشأة التي قد يستخدمها المدقق كأدلة تدقيق قد تحتوي على مصادقات من أطراف أخرى وتقارير المحللين والبيانات المقارنة الخاصة بالمتنافسين (بيانات أساس القياس).

إجراءات التدقيق للحصول على أدلة تدقيق

١٠أ. حسبما يتطلبه ويوضحه معيار التدقيق الدولي ٣١٥ ومعيار التدقيق الدولي ٣٣٠ يتم الحصول على أدلة تدقيق للتوصل إلى إستنتاجات معقولة يبني عليها رأي المدقق من خلال أداء ما يلي:

(أ) إجراءات تقييم المخاطرة؛ و

(ب) إجراءات تدقيق إضافية تشمل ما يلي:

(١) إختبارات أنظمة الرقابة عندما تتطلبها معايير التدقيق الدولية، أو عندما يختار

المدقق إجراء ذلك؛ و

(٢) إجراءات تحقق، بما في ذلك إختبارات التفاصيل وإجراءات التحقق التحليلية.

١١أ. من الممكن إستخدام إجراءات التدقيق المبينة في الفقرات ١٤٤-٢٥١ أدناه كإجراءات تقييم المخاطرة أو إختبارات أنظمة الرقابة أو إجراءات التحقق، إعتياداً على السياق الذي طبقت فيه من قبل المدقق، وكما تم إيضاحه في معيار التدقيق الدولي ٣٣٠ يمكن في حالات معينة أن توفر أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من عمليات تدقيق سابقة أدلة تدقيق مناسبة حيث يؤدي المدقق إجراءات تدقيق لتثبيت ملائمتها المستمرة^٩.

١٢أ. قد تتأثر طبيعة وتوقيت إجراءات التدقيق التي سيتم إستخدامها بحقيقة أن بعض البيانات المحاسبية ومعلومات أخرى قد تتوفر فقط بالشكل الإلكتروني أو فقط في نقاط أو فترات زمنية معينة، فعلى سبيل المثال قد تكون وثائق المصدر مثل أوامر الشراء والفواتير موجودة فقط بالشكل الإلكتروني عندما تستخدم المنشأة التجارة الإلكترونية، أو أن يتم التخلص منها بعد المسح عندما تستخدم المنشأة أنظمة المعالجة التصويرية لتسهيل التخزين والرجوع لها.

^٩ معيار التدقيق الدولي ٣٣٠، الفقرة ٣٥١.

١٣أ. هناك معلومات إلكترونية معينة قد لا تكون قابلة للإسترجاع بعد فترة محددة من الوقت، على سبيل المثال إذا تم تغيير الملفات، وإذا لم تكن ملفات الدعم موجودة، وتبعاً لذلك قد يجد المدقق إن من الضروري نتيجة لسياسات الإحتفاظ للمنشأة أن يطلب الإحتفاظ ببعض المعلومات لمراجعة المدقق أو لأداء إجراءات تدقيق في الوقت الذي تكون فيه المعلومات متوفرة.

الفحص

١٤أ. يشمل الفحص فحص السجلات أو الوثائق، سواء كانت داخلية أو خارجية، في الشكل الورقي أو الشكل الإلكتروني أو في واسطة أخرى، أو فحص فعلي للأصل، ويوفر فحص السجلات والوثائق أدلة تدقيق على درجات مختلفة من الموثوقية، إعتياداً على طبيعتها ومصدرها في حالة السجلات والوثائق الداخلية، وعلى فاعلية أنظمة الرقابة على إنتاجها، والمثال على الفحص المستخدم كإختبار لأنظمة الرقابة هو فحص السجلات من أجل أدلة على التفويض.

١٥أ. تمثل بعض الوثائق أدلة تدقيق مباشرة على وجود أصل، على سبيل المثال وثيقة تشكل إدارة مالية مثل السهم أو السند، ولا يوفر فحص هذه الوثائق بالضرورة أدلة تدقيق على الملكية أو القيمة، إلى جانب ذلك قد يوفر فحص عقد منفذ أدلة تدقيق مناسبة لتطبيق المنشأة للسياسات المحاسبية مثل الإعتراف بالإيراد.

١٦أ. من الممكن أن يوفر فحص الأصول الملموسة أدلة تدقيق فيما يتعلق بوجودها، ولكن ليس بالضرورة بشأن حقوق وإلتزامات المنشأة أو تقييم الأصول، ومن الممكن أن يرافق فحص بنود المخزون الفردية مراقبة جرد المخزون.

المراقبة

١٧أ. تتكون المراقبة النظر إلى عملية أو إجراء يقوم به آخرون، على سبيل المثال مراقبة المدقق لجرد المخزون من قبل موظفي المنشأة، أو مراقبة أداء أنشطة الرقابة. توفر المراقبة أدلة تدقيق بشأن، أداء عملية أو إجراء، إلا أنها محدودة بالنقطة الزمنية في الوقت الذي تحدث فيه المراقبة، وبحقيقة أن كون الشيء مراقباً قد يؤثر على كيفية أداء العملية أو الإجراء. أنظر معيار التدقيق الدولي ٥٠١ من أجل مزيد من الإرشادات بشأن مراقبة جرد المخزون^{١٠}.

المصادقة الخارجية

١٨أ. تمثل المصادقة الخارجية أدلة تدقيق حصل عليها المدقق كإستجابة مباشرة كتابية للمدقق من طرف آخر (الطرف المصدق) بالشكل الورقي أو بواسطة إلكترونية أو واسطة أخرى، وكثيراً ما تكون إجراءات المصادقة الخارجية مناسبة عند تناول الإثباتات المرتبطة بأرصدة

١٠ معيار التدقيق ٥٠١ "أدلة التدقيق - إعتبرات محددة لبنود مختارة".

محاسبية معينة وعناصرها، على أن المصادقات الخارجة ليست بحاجة لأن تكون مقتصرة على الأرصد المحاسبية فقط، فعلى سبيل المثال من الممكن أن يطلب المدقق المصادقة على أحكام إتفاقيات أو معاملات للمنشأة مع أطراف أخرى، ومن الممكن أن يكون طلب المصادقة مصمماً للسؤال عما إذا كانت أية تعديلات قد تمت على الإتفاقية، وإذا كان الأمر كذلك ما هي التفاصيل الخاصة بذلك. تستخدم إجراءات المصادقة الخارجية كذلك للحصول على أدلة تدقيق بشأن عدم وجود شروط معينة، على سبيل المثال عدم وجود "إتفاقية جانبية" قد تؤثر على الإقرار بالإيراد. أنظر معيار التدقيق الدولي ٥٠٥ من أجل مزيد من الإرشادات^{١١}.

إعادة الحساب

١٩١. تتكون إعادة الحساب من فحص الدقة الحسابية للوثائق أو السجلات، ومن الممكن إجراء إعادة الحساب يدوياً أو إلكترونياً.

إعادة الأداء

٢٠٨. تتضمن إعادة الأداء التنفيذ المستقل للمدقق لإجراءات أو أنظمة رقابة كانت قد أجريت في الأصل كجزء من الرقابة الداخلية للمنشأة.

الإجراءات التحليلية

٢١١. تتكون الإجراءات التحليلية من تقييمات للمعلومات المالية من خلال تحليل العلاقة المعقولة بين كل من البيانات المالية وغير المالية، وتشمل الإجراءات التحليلية كذلك حسبما هو ضروري بحث التقلبات أو العلاقات المحددة التي لا تتفق مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو التي تختلف عن القيم المتوقعة بمقدار كبير. أنظر معيار التدقيق الدولي ٥٢٠ لمزيد من الإرشادات.

الإستفسار

٢٢١. يتكون الإستفسار من طلب المعلومات المالية وغير المالية من الأشخاص المطلعين ضمن المنشأة وخارج المنشأة، ويستخدم الإستفسار على نطاق واسع طيلة التدقيق إلى جانب إجراءات التدقيق الأخرى. من الممكن أن يترواح الإستفسار من إستفسارات رسمية كتابية إلى إستفسارات غير رسمية شفوية، ويعتبر تقييم الإستجابات للإستفسارات جزءاً لا يتجزأ من عملية الإستفسار.

٢٣٤. من الممكن أن توفر الإستفسارات للمدقق معلومات لم تكن معروفة من قبل أو أدلة تدقيق مؤكدة، وبالتناوب من الممكن أن توفر الإستجابات معلومات تختلف بشكل جوهري عن المعلومات الأخرى التي حصل عليها المدقق، على سبيل المثال معلومات تتعلق بإحتمال تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة. توفر الإستجابات للإستفسارات أساساً لأن يعدل أو يؤدي المدقق إجراءات تدقيق إضافية.

٢٤١. بالرغم من أنه كثيراً ما يكون تأكيد الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال الإستفسار ذو أهمية خاصة فإنه في حالة الإستفسارات حول نية الإدارة قد تكون المعلومات المتوفرة لدعم

١١ معيار التدقيق الدولي ٥٠٥ "المصادقات الخارجية".

نية الإدارة محدودة، وفي هذه الحالات فإن فهم التاريخ السابق للإدارة لتنفيذ نواياها المبينة والأسباب المبينة للإدارة لإختيار إجراء معين وقدره الإدارة على إتباع إجراء محدد يمكن أن توفر معلومات مناسبة لتأكيد الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال الإستفسار.

٢٥٠. فيما يتعلق ببعض الأمور قد يعتبر المدقق أن من الضروري الحصول على إقرارات كتابية من الإدارة، وحيث يكون ذلك مناسباً من المكلفين بالحوكمة لتأكيد الإستجابات للإستفسارات الشفوية. أنظر معيار التدقيق الدولي ٥٨٠ من أجل مزيد من الإرشادات^{١٢}.

المعلومات التي ستستخدم كأدلة تدقيق

الملائمة والموثوقية (المرجع: الفقرة ٧)

٢٦٠. كما ورد في الفقرة ١١ بينما يتم الحصول على أدلة التدقيق بشكل رئيسي من إجراءات التدقيق التي تتم أثناء التدقيق فإنه من الممكن أن تحتوي على معلومات تم الحصول عليها من مصادر أخرى، على سبيل المثال من عمليات التدقيق السابقة، في حالات معينة، ومن إجراءات رقابة الجودة للشركة من أجل قبول العميل وإستمراريته، وتتأثر جودة كافة أدلة التدقيق بملائمة وموثوقية المعلومات التي هي مبينة عليها.

الملائمة

٢٧٠. تتناول الملائمة الصلة المنطقية أو التي تؤثر على هدف إجراءات التدقيق، وحيث يكون ذلك مناسباً للإثبات الذي هو موضع الإعتبار، ومن الممكن أن تتأثر ملائمة المعلومات التي ستستخدم كأدلة تدقيق بإتجاه الإختيار، فعلى سبيل المثال إذا كان هدف إجراءات التدقيق إختبار المبالغة في وجود أو تقييم حسابات الذم الدائنة فإن إختيار حسابات الذم الدائنة المسجلة قد يكون إجراء تدقيق ملائم، ومن ناحية أخرى عند إختيار ما إذا كان هناك تقليل في وجود أو تقييم حسابات الذم الدائنة فإن إختيار حسابات الذم الدائنة المسجلة لن يكون مناسباً، إلا أن إختيار هذه المعلومات على أنها دفعات لاحقة وفواتير غير مدفوعة وبيانات مزودين وتقارير إستلام غير مطابقة قد يكون مناسباً.

٢٨٠. من الممكن أن توفر مجموعة معينة من إجراءات التدقيق أدلة تدقيق ملائمة لإثباتات معينة، ولكن ليس لأخرى، فعلى سبيل المثال فحص الوثائق المتعلقة بتحصيل الذم المدينة بعد نهاية الفقرة قد يوفر أدلة تدقيق فيما يتعلق بالوجود والتقييم، ولكن ليس بالضرورة القطع (تمييز معاملات فترة محاسبية معينة عن معاملات الفترات السابقة واللاحقة)، وبالمثل الحصول على أدلة تدقيق فيما يتعلق بإثبات معين، على سبيل المثال، وجود المخزون ليس بديلاً للحصول على أدلة تدقيق فيما يتعلق بإثبات آخر، على سبيل المثال تقييم ذلك المخزون، ومن ناحية أخرى فإن أدلة التدقيق من مصادر مختلفة أو التي هي ذات طبيعة مختلفة كثيراً ما تكون مناسبة لنفس الإثبات.

١٢ معيار التدقيق الدولي ٥٠٨ "الإقرارات الخطية".

٢٩١. إن إختبارات أنظمة الرقابة مصممة لتقييم فاعلية عمل أنظمة الرقابة لمنع أو إكتشاف وتصحيح الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، ويشمل تصميم إختبارات لأنظمة الرقابة للحصول على أدلة تدقيق مناسبة تحديد الشروط (الخصائص أو الصفات) التي تدل على أداء نظام رقابة وشروط الإنحراف التي تدل على الخروج عن الأداء المناسب، وإختيار وجود أو عدم وجود هذه الشروط يمكن عندئذٍ أن يختبره المدقق.

٣٠١. إن إجراءات التحقق مصممة لإكتشاف الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، وهي تشمل إختبارات للتفاصيل وإجراءات تحقيق تحليلية، ويشمل تصميم إجراءات التحقق تحديد الشروط الخاصة بهدف الإختبار الذي يشكل خطأ في الإثبات المناسب.

الموثوقية

٣١١. تتأثر موثوقية المعلومات التي سيتم إستخدامها كأدلة تدقيق، ولذلك تتأثر أدلة التدقيق نفسها بمصدرها وطبيعتها والظروف التي تم بموجبها الحصول عليها، بما في ذلك أنظمة الرقابة على إعدادها والحفاظ عليها حيث يكون ذلك مناسباً، ولذلك فإن التعليمات بشأن موثوقية مختلف أنواع أدلة التدقيق تكون خاضعة لإستثناءات هامة، وحى ولو تم الحصول على معلومات لإستخدامها كأدلة تدقيق من مصادر خارجية عن المنشأ فمن الممكن أن تكون هناك ظروف يمكن أن تؤثر على موثوقيتها، فعلى سبيل المثال قد لا تكون المعلومات التي تم الحصول عليها من مصدر مستقل خارجي موثوقة إذا كان المصدر غير مطلع، أو إذا كان خبير الإدارة يفتقر للموضوعية، وبينما هناك إعتراف بأنه قد تكون هناك إستثناءات فقد تكون التعميمات بشأن أدلة التدقيق مفيدة:

- تزيد موثوقية أدلة التدقيق عندما يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة من خارج المنشأة.
- تزيد موثوقية أدلة التدقيق التي تولد داخلياً عندما تكون أنظمة الرقابة، بما في ذلك أنظمة الرقابة على إعدادها والإحتفاظ بها التي تفرضها المنشأة فعالة.
- إن أدلة التدقيق التي يحصل عليها المدقق مباشرة (على سبيل المثال ملاحظة تطبيق نظام رقابة) تكون أكثر موثوقية من أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها بشكل غير مباشر أو بالإستنتاج (على سبيل المثال الإستفسار عن تطبيق نظام رقابة).
- إن أدلة التدقيق في الشكل الوثائقي، سواءً كانت ورقية أو إلكترونية أو بوسيلة أخرى أكثر موثوقية من الأدلة التي يتم الحصول عليها شفويماً (على سبيل المثال سجل كتابي متزامن لإجتماع أكثر موثوقية من إقرار كتابي لاحق للأمر التي تتم مناقشتها).
- إن أدلة التدقيق التي توفرها وثائق أصلية أكثر موثوقية من أدلة التدقيق التي توفرها النسخ أو الفاكس، أو الوثائق التي تم تصويرها في فيلم وجعلت رقمية، أو خلافاً لذلك

حولت إلى الشكل الإلكتروني، والتي تعتمد موثوقيتها على أنظمة الرقابة على إعدادها والإحتفاظ بها.

٣٢١. يوفر معيار التدقيق الدولي ٥٢٠ مزيداً من الإرشادات فيما يتعلق بموثوقية البيانات المستخدمة لأهداف تصميم إجراءات تحليلية كإجراءات التحقق^{١٣}.

٣٣١. يتناول معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ الحالات حيث يكون للمدقق سبب للإعتقاد بأن وثيقة قد لا تكون صحيحة، أو إنه تم تعديلها بدون الإفصاح عن ذلك التعديل للمدقق^{١٤}.

موثوقية المعلومات التي ينتجها خبير الإدارة (المرجع: الفقرة ٨)

٣٤١. قد يتطلب إعداد البيانات المالية لمنشأة خبرة في مجال عاد عن المحاسبة أو التدقيق، مثل الحسابات الاكتوارية أو التقييمات أو البيانات الهندسية، ويمكن للمنشأة تعيين أو توظيف خبراء في هذه المجالات للحصول على الخبرة اللازمة لإعداد البيانات المالية، وعدم القيام بذلك عندما تكون هذه الخبرة ضرورية يزيد من مخاطر الأخطاء الجوهرية.

٣٥١. عندما تكون المعلومات التي ستستخدم كأدلة تدقيق قد أعدت باستخدام عمل خبير الإدارة فإن المتطلب في الفقرة ٨ من هذا المعيار ينطبق، فعلى سبيل المثال قد يمتلك فرد أو منظمة خبرة في تطبيع النماذج لتقدير القيمة العادلة للأوراق المالية التي لا يوجد لها سوق يمكن ملاحظاتها، وإذا قام الفرد أو المنظمة بتطبيق هذه الخبرة لعمل تقدير تستخدم المنشأة في إعداد بياناتها المالية فإن الفرد أو المنظمة هي خبيرة الإدارة، وعندئذ تنطبق الفقرة ٨، ومن ناحية أخرى إذا قدم ذلك الفرد أو المنظمة بيانات السعر فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة والتي هي خلافاً لذلك غير متوفرة لدى المنشأة التي تستخدمها المنشأة في أساليب التقدير الخاصة بها فإن هذه المعلومات إذا استخدمت كأدلة تدقيق تكون خاضعة للفقرة ٧ من هذا المعيار، ولكنها لا تكون استعمال خبير الإدارة من قبل المنشأة.

٣٦١. إن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق فيما يتعلق بالمتطلب في الفقرة ٨ من هذا المعيار قد تتأثر بأمور مثل ما يلي:

- طبيعة وتعقيد الأمر الذي لخبير الإدارة علاقة به.
- مخاطر الأخطاء الجوهرية في هذا الأمر.
- توفر مصادر بديلة لأدلة التدقيق.
- طبيعة ونطاق وأهداف عمل خبير الإدارة.
- ما إذا كان خبير الإدارة توظفه المنشأة أو أنه جهة تستخدمه لتقديم خدمات مناسبة.

١٣ معيار التدقيق الدولي ٥٢٠، الفقرة ٥ أ.

١٤ معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ "مسؤوليات المدقق المتعلقة بالإحتيال في عملية تدقيق البيانات المالية" الفقرة ١٣.

- المدى الذي تستطيع فيه الإدارة ممارسة الرقابة أو التأثير على عمل خبير الإدارة.
- ما إذا كان خبير الإدارة خاضع لمعايير أداء فنية أو متطلبات مهنية أو صناعية أخرى.
- طبيعة ومدى أية أنظمة رقابة ضمن المنشأة على عمل خبير الإدارة.
- معرفة وخبرة المدقق في مجال خبرة خبير الإدارة.
- الخبرة السابقة للمدقق في عمل ذلك الخبير.

كفاءة وقدرات وموضوعية خبير الإدارة (المرجع: الفقرة ١٨)

٣٧أ. تتعلق الكفاءة بطبيعة ومستوى خبرة خبير الإدارة، وتتعلق القدرة بمقدرة خبير الإدارة على ممارسة هذه الكفاءة في ظل الظروف، ومن الممكن أن تشمل العوامل التي تؤثر على القدرة على سبيل المثال الموقع الجغرافي وتوفر الوقت والموارد. تتعلق الموضوعية بالآثار المحتملة للتحيز أو تضارب المصالح أو تأثير الآخرين التي قد تكون على الحكم المهني أو التجاري لخبير الإدارة، وتعتبر كفاءة وقدرات وموضوعية خبير الإدارة وأية أنظمة رقابة ضمن المنشأة على عمل ذلك الخبير أنها عوامل مهمة فيما يتعلق بموثوقية أية معلومات ينتجها خبير الإدارة.

٣٨أ. إن المعلومات الخاصة بكفاءة وقدرات وموضوعية خبير الإدارة قد تأتي من مجموعة متنوعة من المصادر مثل:

- الخبرة الشخصية بالعمل السابق لذلك الخبير.
- المناقشات مع ذلك الخبير.
- المناقشات مع الآخرين الذين هم على معرفة بعمل ذلك الخبير.
- المعرفة بمؤهلات ذلك الخبير وعضويته في هيئة مهنية أو إتحاد صناعي وترخيص الممارسة أو الأشكال الأخرى من الإعراف الخارجي.
- الأوراق أو الكتب المنشوره التي كتبها ذلك الخبير.
- خبير المدقق، إن وجد، الذي يساعد المدقق في الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات التي ينتجها خبير الإدارة.

٣٩أ. تشمل الأمور المتعلقة بتقييم كفاءة وقدرات وموضوعية خبير الإدارة ما إذا كان عمل ذلك الخبير خاضع لمعايير أداء فنية أو متطلبات مهنية أو صناعية أخرى، على سبيل المثال

المعايير الأخلاقية ومتطلبات العضوية الأخرى لهيئة مهنية أو إتحاد صناعي ومعايير الإعتدال لهيئة ترخيص أو متطلبات تفرضاها القوانين والأنظمة.

٤٠أ. تشمل الأمور الأخرى التي قد تكون مناسبة ما يلي:

- ملائمة كفاءة خبير الإدارة للأمر الذي سيتم استخدام عمل الخبير له، بما في ذلك أية نواحي تخصص ضمن مجال الخبير، على سبيل المثال يمكن أن يتخصص اكترواري معين في تأسيس الممتلكات والإصابات، ولكن يكون لديه خبرة محددة فيما يتعلق بحسابات التقاعد.
- كفاءة خبير الإدارة فيما يتعلق بالمتطلبات المحاسبية المناسبة، على سبيل المثال المعرفة بالإفتراضات والأساليب، بما في ذلك النماذج حيث ينطبق ذلك، التي تتفق مع إطار إعداد التقارير المالية المنطبق.
- ما إذا كانت أحداث محتملة أو تغيير في الظروف أو أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من إجراءات التدقيق تدل على أنه قد يكون من الضروري إعادة النظر في التقييم المبدئي لكفاءة وقدرات وموضوعة خبير الإدارة أثناء سير التدقيق.

٤١أ. هناك سلسلة واسعة من الحالات التي تهدد الموضوعية، على سبيل المثال، تهديدات المصلحة الذاتية وتهديدات الدفاع وتهديدات المعرفة وتهديدات المراجعة الذاتية وتهديدات التخويف، ومن الممكن أن تقلل وسائل الحماية من هذه التهديدات، كما أنه من الممكن خلقها إما بالهياكل الخارجية (على سبيل المثال مهنة مدقق الإدارة أو التشريع أو الأنظمة) أو من خلال بيئة عمل خبير الإدارة (على سبيل المثال سياسات وإجراءات رقابة الجودة).

٤٢أ. بالرغم من أن وسائل الحماية لا تستطيع إستبعاد كافة التهديدات لموضوعية خبير الإدارة، فإن تهديدات مثل تهديدات التخويف قد تكون أقل أهمية بالنسبة لخبير تستخدمه المنشأة من خبير توظفه المنشأة، ومن الممكن أن تكون فاعلية وسائل الحماية مثل سياسات وإجراءات رقابة الجودة أكبر، ونظراً لأن التهديد للموضوعية الذي يحصل لكون الخبير موظفاً في المنشأة سيكون دائماً موجوداً فإن الخبير الذي تستخدمه المنشأة لا يمكن إعتباره عادة أنه أكثر احتمالاً أن يكون موضوعياً من موظفي المنشأة الآخرين.

٤٣أ. عند تقييم موضوعية خبير تستخدمه المنشأة قد يكون من المناسب أن يناقش مع الإدارة وذلك الخبير أية مصالح أو علاقات قد تخلق تهديدات لموضوعية الخبير وأية وسائل حماية منطبقة، بما في ذلك المتطلبات المهنية التي تنطبق على الخبير، وتقييم ما إذا كانت وسائل الحماية مناسبة. من الممكن أن تشمل المصالح والعلاقات التي تخلق التهديدات ما يلي:

- المصالح المالية
- علاقات العمل والعلاقات الشخصية.
- تقديم خدمات أخرى.

الحصول على فهم لعمل خبير الإدارة (المرجع: الفقرة ٨ ب)

٤٤أ. يشمل فهم عمل خبير الإدارة فهم مجال الخبرة المناسب، ومن الممكن فهم مجال الخبرة المناسب في سياق تحديد المدقق ما إذا كان المدقق له الخبرة في تقييم عمل خبير الإدارة، أو ما إذا كان المدقق بحاجة إلى خبير مدقق لهذا الفرص^{١٥}.

٤٥أ. من الممكن أن تشمل نواحي مجال خبير الإدارة المتعلقة بفهم المدقق ما يلي:

- ما إذا كان مجال الخبير فيه نواحٍ من التخصص ضمنه مناسبة للتدقيق.
- ما إذا كانت أية معايير مهنية أو معايير أخرى أو متطلبات تنظيمية أو قانونية تنطبق.
- ما هي الافتراضات والأساليب التي يستخدمها خبير الإدارة، وما إذا كانت مقبولة شكل عام ضمن مجال ذلك الخبير ومناسبة لأهداف إعداد التقارير المالية.
- طبيعة البيانات الداخلية والخارجية والمعلومات التي يستخدمها خبير الإدارة.

٤٦أ. في حالة استخدام المنشأة لخبير الإدارة يكون هناك عادة كتاب استخدام أو شكل كتابي آخر لإتفاقية بين المنشأة وذلك الخبير، ومن الممكن أن يساعد تقييم تلك الإتفاقية على الحصول على فهم لعمل خبير الإدارة قد يساعد المدقق في تحديد ملائمة أهداف المدقق التالي:

- طبيعة ونطاق وأهداف عمل ذلك الخبير؛
- الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالإدارة وذلك الخبير؛ و
- طبيعة وتوقيت ومدى الإتصال بين الإدارة وذلك الخبير، بما في ذلك شكل أي تقرير سيقدمه الخبير.

٤٧أ. في حالة خبير الإدارة الذي توظفه المنشأة يكون الإحتمال أقل أن تكون هناك إتفاقية كتابية من هذا النوع، والإستفسار من الخبير أو الأعضاء الآخرين في الإدارة قد يكون أفضل طريقة لأن يحصل المدقق على الفهم اللازم.

١٥ معيار التدقيق الدولي ٦٢٠ "الإستفادة من عمل الخبير التابع للمدقق"، الفقرة ٧.

تقييم ملاءمة عمل خبير الإدارة (المرجع: الفقرة ٨ ج)

٤٨أ. من الممكن أن تشمل الإعتبارات عند تقييم ملاءمة عمل خبير الإدارة كأدلة تدقيق للإثبات المناسب ما يلي:

- ملاءمة ومعقولة نتائج أو إستنتاجات ذلك الخبير وإتساقها مع أدلة التدقيق الأخرى، وما إذا تم عكسها بالشكل المناسب في البيانات المالية؛
- إذا كان عمل ذلك الخبير يتضمن إستخدام إفتراضات وأساليب هامة ملاءمة ومعقولة هذه الإفتراضات والأساليب؛
- إذا كان عمل ذلك الخبير يتضمن الإستخدام المهم لبيانات المصدر ملاءمة وإكتمال ودقة بيانات المصدر تلك.

المعلومات التي تنتجها المنشأة وتستخدم لأهداف المدقق (المرجع: الفقرتان ١٩أ-ب)

٤٩أ. من أجل أن يحصل المدقق على أدلة تدقيق موثوقية فإن المعلومات التي تنتجها المنشأة التي تستخدم لأداء إجراءات تدقيق بحاجة لأن تكون مكتملة ودقيقة بشكل كافٍ، فعلى سبيل المثال فاعلية تدقيق الإيراد بتطبيق أسعار موحدة على سجلات كميات المبيعات تتأثر بدقة معلومات الأسعار وإكتمال ودقة بيانات كمية المبيعات، وبالمثل إذا كان المدقق ينوي إختبار مجموعة (على سبيل المثال الدفعات) لخاصية معينة (على سبيل المثال التفويض) فإن نتائج الإختبار ستكون أقل موثوقية إذا كانت المجموعة التي أختيرت منها البنود للإختبار ليست مكتملة.

٥٠أ. إن الحصول على أدلة تدقيق بشأن دقة وإكتمال هذه المعلومات يمكن أدائه بالتزامن مع إجراءات التدقيق الفعلية المطبقة على المعلومات عندما يكون الحصول على أدلة التدقيق هذه جزء لا يتجزأ من إجراءات التدقيق نفسها، وفي حالات أخرى من الممكن أن يكون المدقق قد حصل على أدلة تدقيق على دقة وإكتمال هذه المعلومات بإختبار أنظمة الرقابة على إعداد المعلومات والإحتفاظ بها، على أنه في بعض الحالات قد يحدد المدقق أن هناك حاجة لأدلة تدقيق إضافية.

٥١أ. في بعض الحالات قد ينوي المدقق إستخدام المعلومات التي تنتجها المنشأة لأهداف تدقيق أخرى، فعلى سبيل المثال قد ينوي المدقق إستخدام إجراءات قياس أداء المنشأة لهدف الإجراءات التحليلية، أو إستخدام معلومات المنشأة المنتجة لمتابعة الأنشطة مثل تقارير المدقق الداخلي، وفي هذه الحالات تتأثر ملاءمة أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها بما إذا كانت المعلومات دقيقة بشكل كافٍ أو إنها مفصلة لأهداف المدقق، فعلى سبيل المثال قد لا تكون قياسات الأداء التي تستخدمها الإدارة دقيقة بشكل كافٍ لإكتشاف الأخطاء الجوهرية.

إختبار بنود للإختبار للحصول على أدلة تدقيق (المرجع: الفقرة ١٠)

٥٢أ. يوفر إختيار فعال أدلة تدقيق مناسبة إلى المدى الذي إذا أخذ مع أدلة تدقيق أخرى تم الحصول عليها أو سيتم الحصول عليها ستكون كافية لأهداف المدقق، وعند إختيار بنود للإختبار تتطلب الفقرة ٧ أن يقوم المدقق بتحديد ملائمة وموثوقية المعلومات التي سيتم إستخدامها كأدلة تدقيق، والناحية الأخرى للفاعلية (الكفاية) هي إعتبار هام عند إختيار البنود التي سيتم إختبارها، وفيما يلي الرسائل المتوفرة للمدقق لإختيار بنود للإختبار:

(أ) إختيار كافة البنود (فحص ١٠٠%)؛

(ب) إختيار بنود محددة؛ و

(ج) إختيار عينات التدقيق.

إن تطبيق أي واحدة من مجموعات هذه الرسائل قد يكون مناسباً إعتياداً على الظروف المعينة، على سبيل المثال مخاطر الأخطاء الجوهرية المتعلقة بالإثبات الذي يتم إختباره، والناحية العملية وكفاءة مختلف الوسائل.

إختيار كافة البنود

٥٣. قد يقرر المدقق أن أكثر ما يكون مناسباً هو فحص كافة مجموعة البنود التي تشكل فئة معاملات أو رصيد حساب (أو طبقة ضمن تلك المجموعة)، والفحص بمقدار ١٠٠% غير محتمل في حالة إختبارات أنظمة الرقابة، على أن الأكثر شيوعاً هو فحص التفاصيل، ومن الممكن أن يكون الفحص بمقدار ١٠٠% مناسباً على سبيل المثال عندما:

- تشكل المجموعة عدداً صغيراً من بنود ذات قيمة كبيرة؛
- تكون هناك مخاطرة كبيرة ولا توفر الوسائل الأخرى أدلة تدقيق كافية ومناسبة؛ أو
- تجعل الطبيعة المتكررة لحساب أو عملية أخرى تؤدي تلقائياً من قبل نظام معلومات الفحص بمقدار ١٠٠% فعال من ناحية التكلفة.

إختيار بنود محددة

٥٤أ. قد يقرر المدقق إختيار بنود محددة من مجموعة، وعند إتخاذ هذا القرار تشمل العوامل التي قد تكون مناسبة فهم المدقق للمنشأة والمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية وخصائص المجموعة التي يتم إختبارها، والحكم بإختيار بنود محدودة خاضع لمخاطرة عدم إختيار عينات، ومن الممكن أن تشمل البنود المحددة المختارة ما يلي:

- البنود ذات القيمة العالية أو الرئيسية. قد يقرر المدقق إختيار بنود محددة ضمن مجموعة لأنها ذات قيمة عالية أو تظهر بعض الخصائص الأخرى، على سبيل المثال البنود التي تثير الشك أو غير العادية، وبخاصة التي هي عرضة للمخاطرة أو لها تاريخ وجود أخطاء فيها.

- **كافة البنود التي تزيد عن مبلغ معين.** قد يقرر المدقق فحص البنود التي تزيد قيمتها المسجلة عن مبلغ معين من أجل التحقق من نسبة كبيرة من المبلغ الإجمالي لفئة معاملات أو رصيد حساب.
- **بنود للحصول على معلومات.** قد يفحص المدقق بنوداً للحصول على معلومات حول أمور مثل طبيعة المنشأة أو طبيعة المعاملات.

٥٥أ. بينما كثيراً ما يكون الفحص الإنتقائي لبنود محددة من فئة معاملات أو رصيد حساب وسيلة كفوءة للحصول على أدلة تدقيق فإنه لا يشكل إختيار تدقيق، ولا يمكن توقع نتائج إجراءات التدقيق المطبقة على بنود مختارة بهذه الطريقة بالنسبة لكافة المجموعة، وتبعاً لذلك فإن الفحص الإنتقائي لبنود محددة لا يوفر أدلة تدقيق فيما يتعلق ببقية المجموعة.

إختيار عينات التدقيق

٥٦أ. إن إختيار عينات التدقيق مصمم لإتاحة التوصل إلى إستنتاجات بشأن المجموعة الكاملة على أساس إختيار عينة مؤخوذة منها، وتتم مناقشة إختيار عينات التدقيق في معيار التدقيق الدولي ١٥٣٠.

عدم الإتساق في أدلة التدقيق أو الشكوك في موثوقيتها (المرجع: الفقرة ١١)

٥٧أ. قد يدل الحصول على أدلة تدقيق من مصادر مختلفة أو ذات طبيعة مختلفة أن بنوداً فردياً من أدلة التدقيق ليس موثوقاً به، مثل عندما تكون أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من مصدر غير متسقة مع أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من مصدر آخر، وقد تكون الحالة كذلك على سبيل المثال عندما تكون الإستجابات للإستفسارات من الإدارة والتدقيق الداخلي وآخرين غير متسقة، أو عندما تكون الإستجابات للإستفسارات من المكلفين بالحوكمة التي تتم لتأكيد إستجابات الإدارة على الإستفسارات غير متسقة مع إستجابة الإدارة. يتضمن معيار التدقيق الدولي ٢٣٠ متطلبات وثائق محدد إذا حدد المدقق معلومات غير متسقة مع الإستنتاج النهائي للمدقق فيما يتعلق بمسألة هامة^{١٧}.

١٦ معيار التدقيق الدولي ٥٣٠ "أخذ عينات التدقيق".

١٧ معيار التدقيق الدولي ٢٣٠ "وثائق التدقيق"، الفقرة ١١.